عوامل تنمية الودائع في البنوك الإسلامية

تطبيق عملي على آلية توزيع العوائد في مصرف البركة في سورية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA اختصاص مصارف إسلامية

تستمد البنوك الإسلامية قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار من قبول الودائع بشكل أساسي، وفي هذا الصدد فإن البنوك الإسلامية تقبل العديد من الإيداعات والمدخرات من أهمها الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع الاستثمارية وغيرها.

عوامل تنمية الودائع في البنوك الإسلامية[1]:

١. **التعامل وفق أسس شرعية**: تؤكد المصارف الإسلامية على أن تجري جميع معاملاتها وفق قواعد وأسس الشريعة الإسلامية والبعد عن الشبهات؛ مما يحفز المتعاملين على الاستفادة من الخدمات المتاحة واستثمار أموالهم فيها؛ على الرغم أن نسبة العوائد الموزعة في البنوك الإسلامية قد تنخفض عن البنوك التقليدية.

٢. **تقديم خدمات مصرفية مميزة**: ظهرت المصارف الإسلامية بعد معالجة الكثير من المعاملات المصرفية لتتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية وتتناسب مع احتياجات المتعاملين، وبهذا يسهم المصرف في زيادة ودائعه نظراً لإقبال الأفراد على الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل المصرف.

٣. **انتشار الوعي المصرفي الإسلامي**: يعتبر الوعي المصرفي عاملاً مهماً في تنمية الودائع؛ فمنذ نشأة المصارف الإسلامية ظهرت العديد من التساؤلات عن ماهية البنوك الإسلامية آلية عملها وكيفية توافقها مع الشريعة الإسلامية وبمَ تختلف عن البنوك الأخرى، وإن إجابة المصارف الإسلامية على هذه التساؤلات بنفسها واحدة من أحد السبل الصحيحة لنشر الوعي المصرفي الإسلامي، وكلما زاد الوعي في المجتمع أدى ذلك لزيادة الودائع وتنميتها.

[1] المغربي، د. عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004. بتصرف

٤ . **متانة المركز المالي للبنك الإسلامي**: يعبر المركز المالي للبنك الإسلامي عن محصلة أعماله وأنشطته في صورة رقمية، ويوضح لجميع قارئي القوائم المالية عن مصادر الأموال للمصرف واستخداماتها، وكلما زادت العوائد والمنافع المحققة زاد الحافز لدى الأفراد والشركات للاستثمار في المصرف وبالتالي زيادة الودائع.

٥ . **الانتشار الجغرافي لمراكز تقديم خدمات البنك الإسلامي**: يجب أن تسعى المصارف إلى تقديم خدماتها للشرائح المستهدفة بسهولة ويسر، وذلك من خلال زيادة عدد فروع المصرف ومراكز تقديم الخدمات للوصول للمتعاملين والمستفيدين.

٦ . **تعظيم أهمية العائد الاقتصادي**: يعتبر العائد المرتفع الذي يجنيه المصرف الإسلامي عند استثمار أمواله من أهم العوامل التي تجذب المتعاملين لاستثمار أموالهم في المصرف وبالتالي زيادة الودائع.

٧ . **أداء الخدمات نيابة عن المتعاملين وتيسير معاملاتهم**: قيام المصرف بأداء بعض الخدمات نيابة عن المتعاملين مثل توطين الرواتب ودفع الفواتير والأقساط تسهم في إقبال الأفراد على التعامل مع المصرف وتمهيداً لزيادة الودائع في البنك.

معدلات قياس الودائع في البنوك الإسلامية:

نلقي الضوء على بعض النسب التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على الودائع:

اسم النسبة	النسبة	الدلالة
نسبة الودائع / حقوق الملكية	الودائع (جارية + ادخارية + استثمارية) / حقوق الملكية	قياس مدى اعتماد البنك على الموارد الخارجي (الودائع)
نسبة الودائع / إجمالي الموارد	الودائع (جارية + ادخارية + استثمارية) / إجمالي الموارد	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية للودائع
نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	الودائع الجارية (تحت الطلب) / إجمالي الودائع	قياس وزن الودائع الجارية بين إجمالي ودائع المصرف
نسبة الودائع الاستثمارية والادخارية إلى إجمالي الودائع	مجموع الودائع الاستثمارية والادخارية / إجمالي الودائع	قياس وزن الودائع المشاركة في ناتج النشاط الاستثماري للبنك الإسلامي

نسبة الودائع الاستثمارية والادخارية إلى إجمالي التمويل والاستثمار طويل الأجل	إجمالي الودائع الاستثمارية والادخارية / إجمالي التمويل والاستثمار طويل الأجل	الوقوف على أهمية الودائع الاستثمارية والادخارية ومدى كفايتها في تمويل الأنشطة الاستثمارية للبنك الإسلامي

توزيع عوائد الاستثمار في البنوك الإسلامية :

يجري توزيع العوائد في المصارف الإسلامية حسب المبالغ المودعة بالبنك ومجالات استثمارها وزمن بقاءها في المصرف، وتحتسب المدة حسب اللوائح المعتمدة في المصرف وتكون معلنة للمستثمرين.

ويمكن القول إن مراحل توزيع عوائد الاستثمار في البنوك الإسلامية تتمثل فيما يلي :

١. حصر عوائد الاستثمار لكل من رأس مال البنك وإيداعات الأفراد.

٢. حجز احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار.

٣. حجز حصة البنك الإسلامي من الأرباح نظير قيامه بالإدارة باعتباره مضاربًا.

٤. تحديد الوزن النسبي لكل فئة من فئات المستثمرين حسب المدة والنسبة المتاحة للاستثمار حسب القوانين السارية في مجال المعاملات المصرفية المتفق عليها.

٥. تحديد نصيب كل فئة من عوائد الاستثمار حسب طريقة النمر والقواسم والأوزان.

٦. حساب النسبة المئوية لكل فئة من فئات المستثمرين من عوائد الاستثمار عن طريق المعادلة الآتية :

نصيب الفئة من عوائد الاستثمار ÷ مجموع الحسابات الاستثمارية للفئة X ١٠٠

٧. تحديد نصيب كل مستثمر من كل فئة من عوائد الاستثمار.

وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن بنك البركة سورية لنهاية عام ٢٠١٧ ورد ما يلي :

أُسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الاستثمارات وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون جميعها من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم الفصل بين الدخل المتأتي من الاستثمار والتحويل بكل عملة على حدة، ويتم فصلها إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كليًا من رأس مال البنك (استثمارات ذاتية) واستثمارات ممولة بشكل

مختلط (من رأس مال البنك وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق)، حيث تكون الأولوية في الاستثمار إلى حسابات الاستثمار المطلق.

توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط حسابات الاستثمار المطلق وذلك لاستخراج حصة أصحاب الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة).

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو مبلغ الإيرادات المتأتية من استثمارات ممولة من مصدر مختلط بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناءً على الشرائح التالية:

حسابات التوفير	40%
حسابات لمدة شهر	60%
حسابات لمدة ٣ أشهر (حوالات، بنكنوت)	70%
حسابات لمدة ٣ أشهر (حوالات، بنكنوت)	80%
حسابات لمدة ٩ أشهر	86%
حسابات لمدة ١٢ شهر (حوالات، بنكنوت)	88%
حسابات لمدة ٢٤ شهر	90%
تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) كحد أقصى	40%

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل ١٠٪ من أرباح أصحاب الاستثمار المطلق بعد تنزيل حصة البنك كمضارب.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق خسائر سيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في

حال تعدي البنك أو تقصيره فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو مخالفته لشروط العقد .

بناء على قرار هيئة الرقابة الشرعية رقم ٢٠ تاريخ ١٧ نيسان ٢٠١٠ يتم تحميل وعاء المضاربة جزء من المصاريف الادارية والعمومية (كمصاريف الاستشارات القانونية والفنية ومصاريف التقييم والرهونات ومصاريف القرطاسية والمطبوعات ومصاريف البريد والبرقيات التي تحمل على وعاء المضاربة بنسبة ٥٠٪ من هذه المصروفات)، لقد قام البنك بتحميل وعاء المضاربة بجزء من المصاريف الإدارية والعمومية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ .

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم كل ثلاث أشهر، يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح .

لدى توزيع العوائد على المبالغ المستثمرة بلغ متوسط العائد على المبلغ المستثمر الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال الربع الأخير من السنة كما يلي :

٢٠١٧			
متوسط العائد الصافي على المبلغ الخاضع للاستثمار	ليرة سورية	دولار	يورو
توفير	٣,١٤٪	٠,٦٩٪	٠,١٩٪
وديعة استثمارية شهر	٤,٣٤٪	١,٠٣٪	٠,٢٩٪
وديعة استثمارية ٣ أشهر - بنكنوت	٥,٠٦٪	١,٢٠٪	٠,٣٤٪
وديعة استثمارية ٣ أشهر - حوالات	-	١,٢٧٪	-
وديعة استثمارية ٦ أشهر – بنكنوت	٥,٧٨٪	١,٣٨٪	٠,٣٩٪
وديعة استثمارية ٦ أشهر – حوالات	-	١,٤٥٪	-
وديعة استثمارية سنة – بنكنوت	٧,٠١٪	١,٥١٪	٠,٤٣٪
وديعة استثمارية سنة – حوالات	-	١,٦٠٪	-
وديعة استثمارية سنتين	٨,٠١٪	١,٥٥٪	٠,٤٤٪
الحد الأقصى لنسبة المضاربة	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪
٢٠١٦			
متوسط العائد الصافي على المبلغ الخاضع للاستثمار	ليرة سورية	دولار	يورو
توفير	٢,٧٥٪	٠,٦١٪	٠,٢٨٪
وديعة استثمارية شهر	٤,١٣٪	٠,٩٢٪	٠,٤٢٪
وديعة استثمارية ٣ أشهر	٤,٨٢٪	١,٠٧٪	٠,٤٩٪
وديعة استثمارية ٦ أشهر	٥,٨٨٪	١,٢٢٪	٠,٥٦٪
وديعة استثمارية سنة	٦,٤٦٪	١,٣٥٪	٠,٦١٪
وديعة استثمارية سنتين	٧,٤٤٪	١,٣٨٪	٠,٦٣٪
الحد الأقصى لنسبة المضاربة	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪

حسب اتفاقية شروط وأحكام عقود الخدمات البنكية والموافق عليها من هيئة الرقابة الشرعية والتي تنص في حال قام العميل بكسر وديعته قبل تاريخ استحقاقها فليس له الحق بالحصول على الأرباح المتحققة من هذه الوديعة، حيث يتم تحويل هذه الأرباح إلى احتياطي معدل الأرباح بعد حسم حصة البنك كمضارب ما لم تقرر الإدارة إعطاء العميل جزءاً من هذه الأرباح، وقد قام المصرف خلال هذا العام بالتنازل عن جزء

من حصته كمضارب لصالح بعض الحسابات الاستثمارية بعد التنضيض واجراء حساب الأرباح والخسائر وحولت مباشرة الى حساباتهم دون أن تدخل في الوعاء المشترك.

تطبيق عملي

بلغت ايرادات المصرف في نهاية عام ٢٠١٨ ما يعادل ١٠٠ مليون ل.س موزعة على الشكل التالي:

<table>
<tr><td>عمولات المصرف</td><td>10 مليون</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>إيرادات استثمارات ممولة كليًا من قبل المصرف</td><td>20 مليون</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>إيرادات استثمارات ممولة كليًا من قبل العميل (المضاربة المقيدة – استثمار مقيد) والمصرف بصفة مضارب بنسبة 40%</td><td>30 مليون</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="10">إيرادات استثمارات ممولة بشكل مختلط</td><td rowspan="10">40 مليون</td><td>اسم الحساب</td><td>قيمة الحساب</td></tr>
<tr><td>رأس مال المصرف</td><td>50 مليون</td></tr>
<tr><td>حسابات التوفير</td><td>2 مليون</td></tr>
<tr><td>حسابات لمدة شهر</td><td>3 مليون</td></tr>
<tr><td>لمدة 3 أشهر</td><td>5 مليون</td></tr>
<tr><td>لمدة 6 أشهر</td><td>10 مليون</td></tr>
<tr><td>لمدة 9 أشهر</td><td>20 مليون</td></tr>
<tr><td>لمدة 12 شهر</td><td>30 مليون</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>120 مليون</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>100مليون</td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

كيف يتم توزيع الايرادات؟ كم يبلغ قيمة احتياطي الاستثمار علمًا بأن نسبته ١٠٪؟

الحل

	الايرادات	نصيب المصرف	نصيب العميل	الاحتياطي
عمولات المصرف	10 مليون	10 مليون	0 ل.س	0 ل.س
ايردات استثمارات ممولة كليًا من قبل المصرف	20 مليون	20 مليون	0 ل.س	0 ل.س
إيرادات استثمارات ممولة كليًا من قبل العميل	30 مليون	12 مليون	16.2 مليون	1.8 ل.س

إيرادات استثمارات ممولة بشكل مختلط	40 مليون	28.7 مليون	10.1 مليون	1.1 مليون
المجموع	100 مليون	70.7 مليون	26.3 مليون	2.9 مليون

إيرادات استثمارات ممولة بشكل مختلط بقيمة ٤٠ مليون يتم توزيعها كالتالي علماً بأن المبالغ بملايين الليرات السورية

اسم الحساب	قيمة الحساب	النسبة المتاحة	المبلغ المستثمر	النمر	ايراد الحساب	نصيب المصرف	نصيب العميل	احتياطي الاستثمار	المبلغ الموزع
رأس المال	50	100%	50	600	21.16	21.16	0.00	0.00	0.00
التوفير	2	40%	0.8	2.4	0.08	0.03	0.05	0.01	0.05
شهر	3	60%	1.8	1.8	0.06	0.03	0.04	0.00	0.03
3 أشهر	5	70%	3.5	10.5	0.37	0.15	0.22	0.02	0.20
6 أشهر	10	80%	8	48	1.69	0.68	1.02	0.10	0.91
9 أشهر	20	86%	17.2	154.8	5.46	2.18	3.28	0.33	2.95
12 شهر	30	88%	26.4	316.8	11.17	4.47	6.70	0.67	6.03
المجموع	120		107.7	1134.3	40	28.70	11.30	1.13	10.17

آلية الاحتساب :

قيمة الحساب : تمثل القيمة الاجمالية للحساب

النسبة المتاحة : نسبة المبلغ الداخل في الاستثمار وفق سياسة البنك المعتمدة .

المبلغ المستثمر : قيمة المبلغ الداخل في الاسثمار = قيمة الحساب X النسبة المتاحة

النمر : وتساوي المبلغ المستثمر X المدة

حيث تم اعتماد بقاء رأس المال للمصرف لمدة عام وحسابات التوفير لمدة ٣ أشهر

الايراد الخاص بالحساب : ويساوي قيمة الإيرادات X (النمر ÷ اجمالي النمر)

تم توزيع الحصص بين المصرف (٤٠٪) والعميل بنسبة (٦٠٪) وفق سياسة البنك المعتمدة .

الاحتياطي المستثمر : يتم احتسابه وفقاً للايرادات الخاصة بالعملاء فقط وتساوي نصيب العميل X ١٠٪

المبلغ الموزع : ويساوي نصيب العميل – احتياطي مخاطر الاستثمار .